

ادماج البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية لحماية البيئة

Integrating the Environmental Dimension In Economic Institutions To
Protect The Environment

الدكتورة/ دويدي عائشة

أستاذة محاضرة "ب"

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد ابن باديس (مستغانم) الجزائر

aicha62@live.com

تاريخ النشر: 2019/12/25

تاريخ القبول: 2019/12/01

تاريخ الاستلام: 2019/08/18

المخلص:

فرض العنصر البيئي نفسه كأحد أهم الخيارات الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية، فلم يعد رفع ربحية المؤسسة وتحقيق كفاءة اقتصادية وتنافسية فعالة في الأسواق بالأمر الكافي، ما جعل عملية ادماج البيئة يكتسي أهمية بالغة لحماية بيئة العمل .

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على محددات سلوك المؤسسة اتجاه البيئة من خلال التطرق إلى الضغوطات الحكومية وتأثير الأطراف ذوي المصالح والفرص الاقتصادية وأخلاق المديرين والعوامل الموقفية. كما تهدف إلى دراسة أدوات تحقيق الحماية البيئية في المؤسسات الاقتصادية من خلال تفعيل نظام الإدارة البيئية والحماية البيئية.

الكلمات المفتاحية: بيئة العمل، المؤسسة، حماية البيئة، النظام البيئي، الحماية البيئية.

Abstract :

The environmental element enforce itself as one of the most important strategic options for economic institutions, no longer raising the profitability of the institution and achieve efficient economic and competitive market efficiency, but this made the integration of the environment very important for the protection of the working environment.

This study aims to shed light on the determinants of the institution's behavior towards the environment by addressing government pressures and the impact of parties with economic interests and opportunities and ethics of managers, it also aims to study the tools to achieve environmental protection in the economic institutions operating through the activation of environmental management system and environmental taxes.

Keywords: Ergonomics, Institutions, Environmental Protection, Ecosystem, Environmental Taxes.

مقدمة:

تركز المؤسسات الاقتصادية حاليا تركيزا واضحا على الاهتمام بالسلوك البيئي، حيث أصبحت حماية البيئة ضمن أولوياتها، وذلك لما تفرضه مقتضيات ومتطلبات المنهج التنموي الجديد (التنمية المستدامة)، خاصة مع تنامي الوعي البيئي لدى المستهلك وجماعات الضغط التي قد تؤثر على مصير المؤسسة¹.

لطالما كان من غير الممكن الحديث عن تنمية اقتصادية في إطار حماية البيئة، أو تحقيق أهداف اقتصادية في ظل اقل قدر ممكن من التلوث. إلى أن قدمت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (لجنة برينتلاند) سنة 1987 وثيقة "مستقبلنا المشترك" والتي تعد مرجعا للتعاون البيئي، حيث وضعت حلولا عالمية شاملة وأعطت الأسبقية للتنمية المستدامة. ليتطور بعد ذلك مفهوم التنمية المستدامة، من منطلق تأثير التنمية على البيئة والأجيال القادمة. تم مناقشة أول أكبر اتفاقية بيئية دولية في الثمانينات، تلتها مجموعة من الاتفاقات والمعاهدات البيئية².

في ظل هذا السياق، شهدت الجزائر تحولات اقتصادية جذرية، حيث تم توسيع نسيجها الصناعي على شكل مؤسسات اقتصادية³، مر من خلالها تنظيم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعدة فترات متباعدة منذ الاستقلال، وذلك بهدف إخراجها من الوضعية الصعبة التي كانت تتخبط فيها في كل مرة، خاصة وأن الإصلاح كان ضرورة حتمية فرضتها التوجهات العالمية الجديدة. فمن فترة التسيير الذاتي التي عقت الاستقلال إلى فترة التسيير الاشتراكي، ثم إعادة الهيكلة التي تلتها فترة استقلالية المؤسسات العمومية، بعدها فترة الانتقال نحو الرأسمالية و الخصخصة.

في إطار انتقال المؤسسات الجزائرية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، ومع إمكانية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية⁴، وأمام ما أفرزته المتغيرات الاقتصادية المعاصرة من آثار سلبية أعاققت التنمية بكل أبعادها، واستجابة لضرورة توجيه السياسات الوطنية نحو التنمية الشاملة المستدامة، والتي لن يتجسد مفهومها على مستوى المؤسسات الاقتصادية إلا من خلال ادماج البعد

¹- Fettat Faouzi, Amrani Abdenour, La sensibilité environnementale dans les entreprises Algériennes : Essai de modélisation, Revue اقتصاديات شمال افريقيا , Chleff, 2005, N 3,p 37.

²- شيليا فرايزر رئيسة مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة، تطور البيئة في الحوكمة وفي المراجعة، 2012/02/29، منشور على الرابط: <http://kenanaonline.com/users/Amany2012/posts/390925>

³- بهدي عيسى بن صالح، ملامح هيكلية المؤسسات الشبكية، مجلة الباحث، العدد الثالث، ورقلة، 2004، ص 8.

⁴- يحياوي مفيدة، تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث، بسكرة، 2002، ص 87.

البيئي في استراتيجياتها باعتباره أحد أهم الخيارات المتاحة، تحاول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حماية مواردها البشرية والاستثمار فيها من خلال ادماج البعد البيئي لما له من انعكاس ايجابي على التنمية من حيث خفض انبعاث غازات الدفيئة وتأمين بيئة العمل بكل ما يترتب عنها من ايجابيات. أمام أهمية الفرص الإنمائية المترتبة عن إدماج المؤسسات الاقتصادية للبعد البيئي ضمن استراتيجياتها، نتساءل عن كيفية ادماج البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية لحماية البيئة. و العوامل التي تحدد سلوك المؤسسة اتجاه قضايا حماية البيئة؟ والأدوات الفعالة الكفيلة بتحقيق هذه الحماية؟

أهمية الدراسة:

تتبع من أن المؤسسات الاقتصادية من ضمن المتسببين الأوائل في التدهور البيئي منذ عقود من الزمن بسبب الاستغلال المفرط للموارد واستخدام التكنولوجيات الملوثة، هذه الوضعية ولدت بالمقابل مقاومة وضغوطات متنامية للحد من هذه الانتهاكات بفرض جملة من القيود التشريعية والصحية، والاجتماعية والعلمية وغيرها...ولهذا تسعى بعض المؤسسات إلى تحسين سلوكها البيئي بإدماج الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الاستراتيجية وأولويات سياساتها التسييرية من خلال تبني ممارسات وتقنيات حديثة تخدم حماية البيئة وصيانة مواردها وتقديم منتجات صديقة للبيئة.

أهداف الدراسة:

تسليط الضوء على أهمية ادراج البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية لحماية البيئة، من خلال التطرق إلى تحديد محددات سلوك المؤسسة اتجاه البيئة وتحديد آليات تحسين الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية.

منهجية البحث:

اقتضت طبيعة هذه الدراسة للوصول إلى النتائج المرجوة منها أن يكون المنهج الذي سأتبعه جامعا بين المنهج الوصفي الملائم لتحديد المفاهيم التي تنطوي عليها الدراسة والمنهج التحليلي لدراسة كيفية ادماج البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية لحماية البيئة، من خلال تحليل العوامل التي تحدد سلوك المؤسسة اتجاه قضايا حماية البيئة والأدوات الفعالة الكفيلة بتحقيق هذه الحماية.

مخطط الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة، رأينا أنه من الضروري اعتماد التقسيم الآتي:

المبحث الأول: محددات سلوك المؤسسة اتجاه البيئة

المبحث الثاني: أدوات تحقيق الحماية البيئية في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: محددات سلوك المؤسسة اتجاه البيئة

تتأثر المؤسسات بجملة من العوامل تحدد سلوكها اتجاه قضايا حماية البيئة، هذه العوامل هي الضغوطات الحكومية والأطراف ذوي المصالح (المطلب الأول)، والفرص الاقتصادية (المطلب الثاني)، وأخلاقيات المديرين (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الضغوطات الحكومية وضغوطات الأطراف ذوي المصالح

تلجأ السلطات العمومية في أغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى ادماج الاهتمامات البيئية في ادارتها. وعند وضعها للسياسة البيئية، تقوم السلطات العمومية بالاختيار بين نوعين من الأدوات: التدابير التنظيمية والتدابير التحفيزية التي هي بالأساس أدوات اقتصادية، وهناك جيل ثالث من أدوات السياسة البيئية يتمثل في المقاربات الطوعية. تستعمل الحكومات هذه الأدوات استجابة للضغوطات المتزايدة للرأي العام والذي أصبحت حماية البيئة من أولى اهتماماته. وحسب الكثير من الباحثين، تشكل أدوات السياسة البيئية للحكومة المصدر الأهم للضغوط الخارجية الممارسة على المؤسسة من أجل حماية البيئة¹.

إن أدوات السياسة البيئية التنظيمية (القوانين والتشريعات) والاقتصادية (الضرائب والإعانات) والمقاربات الطوعية (الاتفاقيات البيئية) لا بد وأن تتكيف مع الوضع البيئي الاقتصادي والاجتماعي القائم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة².

¹- Persais Eric, La relation entre l'organisation et son environnement : le cas de l'écologie, Revue Française de Marketing, n 167, 1998, pp32. .

² - حريد رامي وآخرون، معوقات ادماج البعد البيئي في تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية، دراسة تطبيقية في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI) - وحدة عنابة- مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص 147.

أما فيما يتعلق بتأثير الأطراف ذوي المصالح، فهناك العديد من الأطراف المنشغلين بالمشكلات البيئية والاجتماعية تمارس ضغوطا على المؤسسات من أجل حماية وضمأن أولوية مصالحها. وأصحاب المصالح هم أفراد أو مجموعات الذين يتأثرون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة على المدى القصير كما على المدى الطويل باستراتيجيات ونشاطات ووسائل المؤسسة التي تتبناها بغرض تحقيق أهدافها¹. وضمن هذا الإطار، فإن المؤسسات الملوثة هي عرضة لضغوطات خارجية تنشأ لدى الرأي العام، هذه الضغوطات تضع المؤسسات أمام مشكلة مدى شرعية نشاطها.

تنشأ هذه الضغوط في بادئ الأمر على مستوى المحيط البعيد للمؤسسة والمتمثل في الرأي العام، تم تنتقل هذه الضغوط إلى مرحلة أخرى حيث تمارسها الأطراف المشكلة للمحيط القريب للمؤسسة. أي أن أطرافا بعيدة عن المؤسسة تكون سببا في ظهور ضغوطات مجتمعية عليها من خلال الإشارة إلى تجاوزاتها في المجال البيئي، بعد ذلك، تتدخل الأطراف التي تتعامل بشكل دائم مع المؤسسة لتمارس عليها ضغوطات من أجل تصحيح سلوكها استجابة لتطلعات الرأي العام. تتمثل الأطراف ذوو المصالح بالأساس في المساهمين، المستخدمين، المستهلكين، الموزعين، شركات التأمين، البنوك، جمعيات حماية البيئة والهيئات القطاعية والعمومية².

المطلب الثاني: الفرص الاقتصادية

إن ادماج البعد البيئي في المؤسسة لا يعد نتيجة للإجبار فقط، بل هو أيضا نتيجة لرغبة المؤسسة في اقتناص بعض الفرص الاقتصادية مثل التحفيز التسويقي من خلال اعتماد مقاربة بيئية للتسويق³ تركز على اظهار المؤسسة كشركة مسؤولة وواعية بالتزاماتها اتجاه البيئة وبأن منتجاتها غير مضرّة للوسط الطبيعي، فالمؤسسات تنتهج سلوكا مسؤولا بهدف الرفع من قيمة صورتها ومنتجاتها.

كما قد تستخدم السلوك البيئي لأغراض المنافسة، فمع اشتدادها في الأسواق ورغبة المؤسسة في التميز عن منافسيها، أصبح السلوك المسؤول بيئيا وسيلة للتمييز في أسواق المنتجات المتشابهة. يتأثر السلوك البيئي للشركة بدرجة "تركز السوق". ففي الأسواق ضعيفة التركيز، أي تتميز بشدة المنافسة،

¹- Karen Delchet, Qu' est – ce que le développement durable, edition afnor, Paris, 2003, p.23.

²- محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، عدد 07، 2009-2010، ص 15.

³- نور الدين جواوي وآخرون، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية حول: تجربة شركة "الورود" لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزو 14001، ص 450.

تختار المؤسسة استراتيجية تمييز المنتج بالتركيز على مميزاته وخصائصه البيئية، والإجراء المتبع في مثل هذه الحالات هو إطلاق "منتجات بيئية"، الحصة السوقية لهذه المؤسسات سترتفع نظرا لتعلق شريحة واسعة من المستهلكين بالمنتجات الأقل إضراراً بالبيئة، غير أن لجوء المؤسسات الأخرى إلى التقليد سيفقد هذه الخاصية التمييزية بريقها.

أو لغرض تحقيق المردودية فقيام المؤسسة بالاستثمار في التكنولوجيا النظيفة أو في ترميم وإعادة تدوير النفايات يمكنها من الاقتصاد في المواد الأولية وفي الطاقة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج. فالشركات إذا على استعداد لوضع أنظمة للإدارة البيئية إذا أدركت أنها ستتمكن من تحقيق أرباح من وراء ذلك¹.

المطلب الثالث: أخلاق المديرين

إن الخصائص الفردية للمسير تؤثر بشكل كبير على السلوك البيئي للمؤسسة، فالمدير يملك ردوداً مباشرة على خياراتها في إدارة الأعمال، ويشكل عنصراً أساسياً لتطور الثقافة بشكل اجتماعي وسياسي وهو المسؤول من خلال مواقفه، يساهم في إعداد معايير جديدة لبرامج الوقاية من التلوث².

قد أثبتت الدراسات أن المديرين يحاولون دوماً تسيير شركاتهم بما يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية³. وعليه، لأخلاقيات القادة دور هام في إقرار إدماج البعد البيئي في شركاتهم. ويمكن التمييز بين نوعين من المديرين يختلف سلوكهم تبعاً لمدى تجذر قيم حماية البيئة فيهم. الصنف الأول ذو توجه بيئي إصلاحي يوظف العقلانية الاقتصادية، أي أن المعايير الاقتصادية هي التي تتحكم في طبيعة وحجم الجهد البيئي المبذول. عادة ما تقتصر الاهتمامات البيئية لهذا الصنف من المديرين في التحكم في مستويات التلوث، ويستثمرون فقط في "تكنولوجيات نهاية السلسلة". والصنف الثاني ذو توجه بيئي رديكالي، يتميز بنظرة شاملة للمحيط الحيوي ترتكز على المبادئ البيئية الهادفة إلى حماية الطبيعة على المدى البعيد، أي أن الأولوية لدى هذا الصنف من المديرين هي للأهداف البيئية التي على أساسها يتم تحديد الخيارات الاقتصادية، وبالتالي فهم يستثمرون في التكنولوجيا النظيفة.

¹ - محمد عادل عياض، المرجع السابق، ص 18.

² - عائشة سلمى كيلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر (دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007-2008، ص 75.

³ - Chauveau A et Rosé J. J, L'entreprise responsable, editions d'organisation, Paris, 2003, pp 278-280.

تماشياً مع قيمهم، يجند المديرون العمال وكل طاقات المؤسسة من أجل تبني سلوك مسئول تجاه محيط البيئة. هذه المبادرات البيئية، والتي يمكن أن تضعف من مردودية المؤسسة وفي بعض الحالات تهدد استمراريته، أكبر دليل على القناعات الأخلاقية العميقة والمتجذرة لدى هؤلاء القادة¹.

تشير العديد من الدراسات إلى الدور المرجح للعوامل الموقفية في تبني سلوك حماية البيئة في المؤسسة. يمكن حصر هذه العوامل في: عمر المؤسسة، قطاع النشاط، حجم المؤسسة، الانتساب الدولي، التوجهات الاستراتيجية والمرونة الصناعية².

المبحث الثاني: أدوات تحقيق الحماية البيئية في المؤسسات الاقتصادية

تعتبر نظم الإدارة البيئية أهم الأدوات التي تستعين بها المؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين أدائها البيئي (المطلب الأول)، بالإضافة إلى الضريبة البيئية التي تعد من أكثر الأدوات فعالية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نظام الإدارة البيئية

تعرف المنظمة العالمية للتقييس "الإيزو" نظام الإدارة البيئية على أنه " جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها"³. وتعرف أيضاً أنها "تنظيم في إطار المؤسسة يلتزم من خلاله جميع الأفراد بتحقيق أهداف المؤسسة لحماية البيئة"⁴. كما يمكن تعريفه على أنه "جزء من النظام الإداري للمؤسسة من خلال المسؤوليات والسلوكيات والتدفقات والمعايير لتحقيق السياسة البيئية للمنظمة"⁵.

¹ - محمد عادل عياض، المرجع السابق، ص 18-19.

² - المرجع نفسه، ص 18-19.

³ - نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة - نظم ومتطلبات وتطبيقات Iso14000، 2007، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص 122.

⁴ - Michel Jonquieres, le manuel du management environnemental, edition SPA, paris, 2001, p 38.

⁵ - محمد صلاح الدين عباس حامد، نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 2006، ص 51.

فنظام الإدارة البيئية هو نظام فرعي للتنظيم العام للمؤسسة تضعه الإدارة العليا حتى تضمن أن المنتجات أو الخدمات التي تصممها وتنتجها وتسوقها لن تؤثر سلبا بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة. ويشمل هذا التنظيم كل من الهيكل التنظيمي وتحديد المسؤوليات والإجراءات والممارسات وطرق العمل والموارد اللازمة لتحقيق الأهداف التي تضعها المؤسسة والمتعلقة بحماية البيئة. ويشترط في هذا التنظيم أن يكون موائما ومتوافقا مع التنظيم العام للمؤسسة وظروف السير العادي لها. وتحت الموصفة العالمية الأيزو 14001 المؤسسات على وضع نظم للإدارة البيئية بغرض التحسين من فعاليتها البيئية، ذلك أن نظام الإدارة البيئية يسمح للمنظمة على تطوير سياستها البيئية ووضع أهداف تسمح لها باحترام التزاماتها المعلن عنها في هذه السياسة كما تسمح لها باتخاذ التدابير الضرورية لتحسين أداءها البيئي¹.

يتم تجسيد الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة بوضع خطط وسياسات تشمل المراحل الإنتاجية كافة، انطلاقا من الحصول على المواد الأولية ووصولاً إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة بها، آخذين بعين الاعتبار كل من تقييم الآثار البيئية للمؤسسة والتكاليف البيئية الناجمة عن كيفية استخدام الموارد والطرق المتبعة للتحكم في التلوث².

أشهر معايير النظم البيئية الأيزو ISO 14000 العالمية، EMAS الأوروبية العالمية، BS-7750 الانجليزية، X30-200 الفرنسية، النموذج الكندي³.

المطلب الثاني: الجباية البيئية

تشمل الجباية البيئية، الضرائب (الجبابة الخضراء) والرسوم على الأشخاص المعنويين للبيئة، والإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص الذين يستخدمون تقنيات صديقة للبيئة.

¹- Angèle Dohou- Renaud, les outils d'évaluation de la performance environnementale : audits et indicateurs environnementaux, colloque sur la place de la dimension européenne dans la Comptabilité contrôle audit, strasbourg, France, 2009, p. 2.

²- عبد الرحمان العايب، الشريف بقة، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية - حالة الجزائر - الملتقى الوطني الأول حول اشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآفاق، 7-8 مارس 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 83-84.

³- عبد الرحيم علاء، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2005، ص 6.

الضرائب هي "المدفوعات الإلزامية غير المعوضة، التي يعود ريعها إلى الميزانية العامة وقد تخصص لغايات غير مرتبطة بأساس الضريبة". وعليه فقد تفرض الضرائب البيئية لتعزيز مبدأ الملوث يدفع والذي يقضي بإجبار المتسبب في التلوث على دفع نفقات إزالة آثار التلوث¹، والمنصوص عليه من طرف المشرع الجزائري في المادة (3) من قانون 03-10²، ودمج تكاليف إصلاح الأضرار في سعر المنتج، وخلق الحافز لكل من المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة سلبا على البيئة، وتحقيق سيطرة أكبر على التلوث، وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها إلى تحسين البيئة. ومن أنواع الضرائب البيئية: ضرائب الطاقة، ضرائب الموارد الطبيعية، ضرائب التلوث، والتي تشمل الضرائب على الانبعاثات المقاسة (غازية، سائلة) باستثناء CO2 الذي يندرج ضمن ضرائب الطاقة، إدارة النفايات الصلبة والضجيج³.

أما الرسوم البيئية فهي "حقوق نقدية مقطوعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة"⁴. نقصد بالاستخدام كل نشاط يغير المحيط، ويعتبر التلوث نشاطا يغير سلبا البيئة. وتفرض الرسوم البيئية بهدف تغطية مجموع تكاليف التسيير للنفايات الحضرية تدريجيا والمبلغ الحقيقي للرسم يحدد وفق مبدأ الملوث الدافع وهذا حسب الكمية المرمية (لكن في الحقيقة التقدير يتم جزافيا من طرف المصالح المختصة حيث يحدد مبلغ الرسم بناء على معطيات تتعلق أساسا بتحديد مبلغ يساعد في القضاء على الآثار المترتبة على ذلك لإعادة رسكلة النفايات الموجودة في المزابل وأماكن التفريغ⁵.

¹ - باشي أحمد، دور الجباية في محاربة التلوث البيئي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 7، العدد 2، دون سنة، ص 145.

² - قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 43، بتاريخ 20 يوليو 2003، ص 6.

³ - بوزريع صالحة، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017، ص 100.

⁴ - Alain Lipietz, économie politique des écotaxes, rapport du conseil d'analyse économique, (fiscalité de l'environnement), la documentation Française, 1998, p.10.

⁵ - بوزريع صالحة، المرجع السابق، ص 100-101.

في حين تشمل الحوافز والاعفاءات، إعفاء دائم يخص النشاطات الاقتصادية الصديقة للبيئة، وإعفاء مؤقت لتحفيز ومساعدة المؤسسات في بداية نشاطها، حوافز بيئية لتشجيع المؤسسات على استيراد التكنولوجيا الصديقة كإعفاءات الرسوم الجمركية على التجهيزات الصديقة للبيئة المستوردة¹. في هذا الصدد تم إدماج الرسم الايكولوجي منذ سنة 2005 بموجب قانون المالية انطلاقا من مبدأ الملوث يدفع الثمن، والهدف من ورائه حث المؤسسات الصناعية على انتهاج تصرفات أكثر حماية للبيئة حيث حدد ب 10500 دج إذا كان الملوث يمارس نشاطا صناعيا².

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولنا فيها ادماج البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية لحماية البيئة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تتأثر المؤسسات الاقتصادية بجملة من العوامل تحدد سلوكها اتجاه قضايا حماية البيئة، هذه العوامل هي الضغوطات الحكومية، ضغوطات الأطراف ذوي المصالح والفرص الاقتصادية وأخلاقيات المديرين والعوامل الموقفية.
- يعتبر تزايد الوعي البيئي للمستهلكين وزيادة إقبالهم على شراء المنتجات التي لا تسبب أضرار للبيئة من العوامل الأساسية التي أدت إلى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالقضايا البيئية بطريقة جدية، وذلك بهدف إشباع رغباتهم وحتى لا تتعرض لمخاطر فقدان حصصها السوقية.
- تعتبر نظم الادارة البيئية من أهم الأدوات التي تستعين بها المؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين أدائها البيئي، ومن أشهر معاييرها الايزو ISO 14000 العالمية، EMAS الأوروبية العالمية، BS-7750 الانجليزية، X30-200 الفرنسية، النموذج الكندي.
- نظم إدارة البيئة لا تقتصر على المؤسسات ذات الآثار البيئية الكبيرة على البيئة، بل هي تعني كل مؤسسة اقتصادية مهما كان حجم تأثيرها على البيئة.

¹ - عائشة بن عطا الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال افريقيا يومي 6-7 نوفمبر 2012، ص 11.

² - حجاوي أحمد، اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 152.

التوصيات:

نوصي مفتشية العمل بعدم الاكتفاء فقط بالمجالات الاجتماعية، هذه الوحدة غير كافية فلا بد من ادماج معايير التدقيق البيئي والمساءلة الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية.

نقترح اصدار تشريعات تجبر المؤسسات على تحسين أدائها البيئي والاجتماعي وتعاقب المؤسسات التي لا تحترم المعايير البيئية والاجتماعية.

تشجيع المؤسسات الاقتصادية على اتباع تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وذلك بوضع سياسات حكومية وحوافز بيئية كإعفاء أو تخفيض للمشروعات التي تطبيق تقنيات الإنتاج الأنظف.

على المؤسسات الاقتصادية أن تكون أكثر وعياً وإدراكاً بخطورة الأضرار البيئية، وعليه لا بد أن تدمج البعد البيئي ضمن استراتيجياتها.

ضرورة نشر الوعي البيئي عن طريق تنظيم الندوات واللقاء التي تناقش الموضوعات البيئية، فضلا عن استخدام وسائل الإعلام في تعزيز ذلك.

تفعيل الجوائز الوطنية المتعلقة بالبيئة والموجهة خصوصا للمؤسسات التي تحقق أداء اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا بارزا.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

المؤلفات:

- محمد صلاح الدين عباس حامد، نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 2006.
- نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة - نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO14000، 2007، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- رسائل وأطروحات:
- حجاوي أحمد، اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر (دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007-2008، ص 75.

- عبد الرحيم علاء، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2005.

المجلات:

- باشي أحمد، دور الجباية في محاربة التلوث البيئي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 7، العدد 2، دون سنة، ص 145.

- بهدي عيسى بن صالح، ملامح هيكل المؤسسات الشبكية، مجلة الباحث، العدد الثالث، ورقلة، 2004 .

- بوذريع صالحيحة، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، 2017.

- حريد رامي وآخرون، معوقات ادماج البعد البيئي في تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية، دراسة تطبيقية في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI) - وحدة عنابة- مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 1.

- محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، عدد 07، 2009-2010.

- نور الدين جوادي و آخرون، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية حول: تجربة شركة "الورود" لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزو 14001.

- يحيوي مفيدة، تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث، بسكرة، 2002.

المداخلات:

- عائشة بن عطا الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال افريقيا يومي 6-7 نوفمبر 2012.

- عبد الرحمان العايب، الشريف بقة، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية - حالة الجزائر - الملتقى الوطني الأول حول اشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآفاق، 7-8 مارس 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Alain Lipietz, économie politique des écotaxes, rapport du conseil d'analyse économique, (fiscalité de l'environnement), la documentation Française, 1998.

- Angèle Dohou- Renaud, les outils d'évaluation de la performance environnementale : audits et indicateurs environnementaux, colloque sur la place de la dimension européenne dans la Comptabilité contrôle audit, strasbourg, France, 2009.

- Chauveau A et Rosé J. J, L'entreprise responsable, editions d'organisation, Paris, 2003
- Fettat Faouzi, Amrani Abdenour, La sensibilité environnementale dans les entreprises algériennes : Essai de modélisation, Revue اقتصاديات شمال افريقيا, chleff, 2005, N 3.
- Karen Delchet, Qu' est – ce que le développement durable, edition afnor, Paris, 2003.
- Michel Jonquieres, le manuel du management environnemental, edition SPA, paris, 2001.
- Persais Eric, La relation entre l'organisation et son environnement : le cas de l'écologie, Revue Française de Marketing, n 167, 1998.

التشريع:

- قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 43، بتاريخ 20 يوليو 2003، ص 6.

مواقع الأنترنت:

- شيليا فرازير رئيسة مجموعة عمل الانتوساى لمراجعة البيئة، تطور البيئة في الحوكمة وفي - المراجعة، 2012/02/29

على الرابط: <http://kenanaonline.com/users/Amany2012/posts/390925>